الإطار التنظيمي للبيئة التجريبية التشريعية

البنك المركزي السعودي

نوفمبر ٢٠١٩م

جدول المحتويات

القسم	الصفحة
١- مقدمة	٣
٢- أهداف البيئة التجريبية التشريعية	٣
٣- نطاق البيئة التجريبية التشريعية	٤
٤- فئات المتقدمين	٥
٥- مراحل البيئة التجريبية التشريعية	٦
٦- الدفعات المشاركة في البيئة التجريبية	٦
٧- مرحلة تقديم الطلبات	٧
٨- مرحلة التقييم	١٠
٩- استخدام أدوات البيئة التجريبية	١٠
١٠- تطبيق وسائل لحماية العملاء	١١
١١- قبول الانضمام إلى الدفعات المشاركة	١٢
١٢- مرحلة الاختبار	١٢
١٣- مرحلة التخرج	١٣

مقدمة

تمر ملامح بيئة الخدمات المالية بالتغيرات نتيجة قيام كلٍّ من الشركات التي أمنت مركزها في السوق والشركات المنافسة لها بابتكار عدد من التقنيات الحديثة التي أحدثت تغييرات في المجال التقني. فبزوغ واجهات التطبيقات البرمجية، وتقنية السجلات الموزعة، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمية، والصور المختلفة لإصدار الإشعارات تلقائيًا، والتمويل الجماعي، والتمويل والاستثمار عبر شبكة النظراء، وغيرها، يؤدي إلى إيجاد جملة من الفرص والمخاطر الجديدة بالنسبة للشركات والعملاء الذين يتعاملون مع أسواق الخدمات المالية أو الذين يعتزمون ذلك.

وفي الوقت الحالي، تتابع الجهات التنظيمية حول العالم كيفية تطوير التقنية المستخدمة في الخدمات المالية (التقنية المالية) في دولها؛ لفهم تأثيراتها المحتملة على المستهلكين والقوى المحركة للسوق . لذا وانسجاماً مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ في دعم ريادة الأعمال وتعزيز تقنية الخدمات المالية، أطلق البنك المركزي السعودي مبادرة "فنتك السعودية" بهدف دعم منظومة التقنية المالية للنهوض بالمملكة لتصبح مركزاً للتقنيات المالية يحتضن منظومة مزدهرة ومسؤولة تشمل البنوك والمستثمرين والشركات والجامعات والجهات الحكومية، بما يسهم في دعم الشمول المالي وزيادة التعاملات المالية الرقمية. حيث تقوم المبادرة على تحقيق عدد من الأهداف، أبرزها تثقيف الأفراد وإلهامهم لتطوير معارفهم ومهاراتهم في مجال التقنيات المالية. وللمزيد من المعلومات عن فنتك السعودية يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمبادرة (www.fintechsaudi.com) أو الحساب الرسمي على تويتر (@fintechsaudi).

وبهدف فهم أثر التقنيات الجديدة على سوق الخدمات المالية في المملكة وتقييم ذلك الأثر، وللمساعدة على تحويل السوق السعودية لمركز مالي ذكي، صمم البنك المركزي السعودي بيئة تجريبية تشريعية حيث ترحب تلك البيئة بدخول الشركات المحلية والعالمية التي ترغب في اختبار الحلول الرقمية الجديدة في بيئة فعلية بغية إطلاقها مستقبلاً في المملكة. يمكن وصف البيئة التجريبية بأنها إطار تنظيمي يلعب دور «الحيز الآمن» الذي يتم فيه السماح للمؤسسات المالية وشركات التقنية المالية بتجربة واختبار منتجات ابتكارية بضوابط مخففة، تخضع لمجموعة من الشروط والقيود للتخفيف من المخاطر المحتملة ولضمان تحقيق مستوى ملائم من ضوابط حماية العملاء.

تسعى البيئة التجريبية التشريعية تقديم الفائدة للشركات المالية الناشئة وشركات الخدمات المالية القائمة في السوق التي تريد أن يكون لديها تصور واضح عن القواعد واللوائح المطبقة على الحلول الرقمية الجديدة التي لا تندرج تحت الإطار التنظيمي الحالي. وستتمكن الشركات ضمن البيئة التجريبية من اختبار حلولها في بيئة منظمة وخاضعة للرقابة لفترة زمنية محددة، وحينما تُكلّل عملية اختبار الحلول بالنجاح فإنه يُسمح للشركات بطرح حلولها الجديدة في السوق طبقًا للضوابط التي سنتها الجهات التنظيمية.

١- أهداف البيئة التجريبية التشريعية الخاصة بالبنك المركزي

الأهداف الاستراتيجية

للبيئة التجريبية علاقة مباشرة بـ «رؤية المملكة» التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، إذ تضم «رؤية المملكة ٢٠٣٠» اثنتي عشرة برنامجًا تنفيذيًا، من بينها «برنامج تطوير القطاع المالي»، والذي يهدف إلى تطوير القطاع المالي ليصبح قطاعًا متنوعًا فعالًا يخدم مجال الخدمات المالية كي يدعم تنمية الاقتصاد الوطني عبر تحفيز الادخار، والتمويل، والاستثمار من خلال عدة طرق منها تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص.

ولتحقيق ذلك، تهدف البيئة التجريبية التشريعية إلى جذب الشركات المحلية والعالمية المتخصصة في مجال التقنية المالية التي تسعى إلى استخدام التقنية الحالية أو الجديدة بطريقة مبتكرة لتقديم منتجات أو خدمات مالية جديدة في السوق السعودية، أو لتحسين إجراءات العمل. وتتضمن الشريحة المستهدفة، على سبيل المثال دون حصر، الشركات الناشئة المحلية والعالمية، وشركات التقنية المالية، والمؤسسات المالية المرخصة.

أهداف تقديم الخدمة

تهدف بيئة البنك المركزي التجريبية التشريعية كذلك إلى تقديم عدد من المزايا بشكل مباشر أو غير مباشر للعملاء، ولأصحاب الحلول الابتكارية، وللبنك المركزي نفسه كما يلي:

العملاء	أصحاب الحلول الابتكارية	البنك المركزي السعودي
تيسير عملية طرح منتجات مالية جديدة في السوق بحيث تحقق الآتي: • تلبية متطلبات العملاء واحتياجاتهم. • زيادة مستوى الكفاءة. • زيادة جودة الخدمة المقدمة.	مساعدة أصحاب الحلول الابتكارية في القطاع المالي على اختبار حلولها في بيئة منظمة وخاضعة للرقابة لفترة زمنية محددة، والسماح لتلك للشركات بطرح حلولها الجديدة بعد نجاحها في السوق من خلال استحداث وتحديث الضوابط والتشريعات اللازمة.	تمكين البنك المركزي من فهم المنتجات والخدمات المبتكرة قبل الشروع في أخذ القرار بشأن كيفية تنظيمها.
رفع مستوى الشمول المالي من خلال اتاحة المنتجات والخدمات المالية، وبتكاليف معقولة لجميع أفراد المجتمع، خاصة ذوي الدخل المنخفض، وسكان المناطق النائية.	خلق بيئة تنافسية جاذبة للمستثمرين من خلال تقديم منتجات وخدمات ابتكارية تنافسية في العديد من المجالات.	البقاء على اطلاع لأحدث الابتكارات في القطاع المالي وتحديد الفرص والمخاطر المصاحبة لها.

٢- نطاق البيئة التجريبية التشريعية

البيئة التجريبية التشريعية في البنك المركزي متاحة للفئتين التاليتين:

- *أصحاب الحلول الابتكارية الذين يتقدمون لتجربة حلول التقنية المالية غير خاضعة للتنظيم:* كأصحاب الحلول الابتكارية الذين تتضمن حلولهم المقترحة تقنيات لا تغطيها حاليًا أنظمة البنك المركزي السارية مما يتطلب تعديل على الأنظمة واللوائح الحالية بما يتوافق مع تلك الحلول.
- *أصحاب الحلول الابتكارية الذين يتقدمون لتجربة حلول التقنية المالية الجديدة والمستحدث على السوق السعودي:* كأصحاب الحلول الابتكارية الذين تتضمن حلولهم المقترحة تقنيات لا تغطيها حاليًا لوائح البنك المركزي السارية مما يتطلب اصدار الأنظمة واللوائح والتراخيص اللازمة لتلك الحلول.

لا تمثل البيئة التجريبية التشريعية مكانًا مناسبًا لأصحاب الحلول الابتكارية الذين يقترحون ما يلي:

- *حلولًا لا تضيف قيمة جوهرية أو تضيف قيمة جوهرية قليلة على القيمة المتحصلة من الحلول المشابهة المطروحة مسبقًا في المملكة*، إلّا إذا تضمنت الحلول تقنية مختلفة أو تقنية حالية ولكن ستطبق بأسلوب مختلف وفعال.
- *تقنيات لم تصل لمرحلة كافية من النضج:* البيئة التجريبية التشريعية الخاصة بالبنك المركزي ليست برنامجًا لتسريع تطور التقنيات أو برنامجًا حاضنًا لها لذا يمكن لهذا النوع من المتقدمين التواصل مع فنتك السعودية لأخذ المشورة.
- *خطط الاختبار التي لم يتم تطويرها بشكل كافٍ أو لم يتم دراستها بشكل سليم:* فالبنك المركزي معني فقط بالجوانب التنظيمية التي تخص عملية اعتماد الصيغة النهائية لخطط عملية الاختبار. وعلى أصحاب الحلول الابتكارية أن يكونوا على أتم الاستعداد من خلال عرض فكرة واضحة عن أهداف التقنية المالية التي سيتم اختبارها وعن آلية وكيفية تطبيقها.

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن استخدام البيئة التجريبية التشريعية للأغراض التالية:

الحصول على استثناءات من المتطلبات القانونية أو النظامية.

اختبار تقنيات من غير المقرر أن يتم اعتماد تطبيقها في المملكة.

٣- فئات المتقدمين

لا يشترط في دخول البيئة التجريبية أن يكون الكيان مرخصًا لممارسة نشاط مالي، وهذه سمة جاذبة بشكل خاص للشركات الناشئة المختصة بالتقنية المالية التي تعد جديدة في السوق. وإذا تم قبول طلبات أصحاب الحلول الابتكارية فسيتلقى غير المرخصين منهم خطاب قبول يكون بمثابة تصريح مقيد

ومؤقت لممارسة النشاط المالي يسري طوال فترة الاختبار لحين التخرج والحصول على خطاب شكر من البيئة التجريبية التشريعية بعد نجاح التجربة أو الحصول على الترخيص بشكل كامل من البنك المركزي.

وبالتالي، يمكن إدراج المتقدمين تحت أحد التصنيفات الأربعة التالية:

(أ) *المؤسسات المالية المرخصة من قبل البنك المركزي كالبنوك وشركات التأمين والتمويل والصرافة.* الراغبون في دخول البيئة التجريبية بهدف اختبار حلول جديدة في التقنية المالية تتطلب تحديث في الأنظمة والتشريعات الحالية أو لا يغطيها الترخص الحالي للمؤسسة المالية.

(ب) *شركات التقنية المالية والشركات الناشئة المحلية غير المرخصة:* هي الشركات غير المرخصة المطورة لحلول التقنية المالية الجديدة بهدف استخدامها في المملكة. من الممكن لهذه الشركات الحصول على حق الدخول في البيئة التجريبية عبر أحد الخيارين التاليين:

- *عبر اتفاقية شراكة مبرمة مع مؤسسة مالية حاصلة على ترخيص كامل:* وفي هذه الحالة تأخذ المؤسسات المالية المرخصة دور المتقدم للانضمام إلى البيئة التجريبية وتظل مسؤولة عن تقديم الطلب وعملية الاختبار والالتزام بكافة المتطلبات النظامية.
- الحصول على تصريح مقيد ومؤقت لممارسة النشاط المالي عبر خطاب القبول لحين التخرج من البيئة التجريبية التشريعية بعد نجاح التجربة والحصول على خطاب شكر من البيئة التجريبية التشريعية أو الحصول على الترخيص بشكل كامل من البنك المركزي.

(ج) *شركات التقنية المالية العالمية غير المرخصة:* يمكن لأصحاب الحلول الابتكارية غير المرخصين الذين أثبتت تقنياتهم المالية جدواها في أسواق أخرى-الدخول في البيئة التجريبية لاختبار تلك الحلول في المملكة. والقاعدة العامة في ذلك هي أنه لا يسمح لأصحاب الحلول الابتكارية غير المسجلين في المملكة بالعمل فيها أو بالتقدم مباشرة للدخول في البيئة التجريبية، ولذا يمكن منح حق الدخول في البيئة التجريبية على الأساس التالي:

- *بصورة غير مباشرة:* عبر اتفاقية شراكة مبرمة بين أصحاب الحلول الابتكارية في الخارج والمؤسسات المالية المرخصة من البنك المركزي، وفي هذه الحالة تأخذ المؤسسات المالية المرخصة دور المتقدم للانضمام إلى البيئة التجريبية وتظل مسؤولة عن تقديم الطلب وعملية الاختبار والالتزام بكافة المتطلبات النظامية.

٤- مراحل البيئة التجريبية التشريعية

تنقسم مراحل البيئة التجريبية إلى أربع مراحل تتم تباعًا وتنتهي عند مرحلة الخروج:

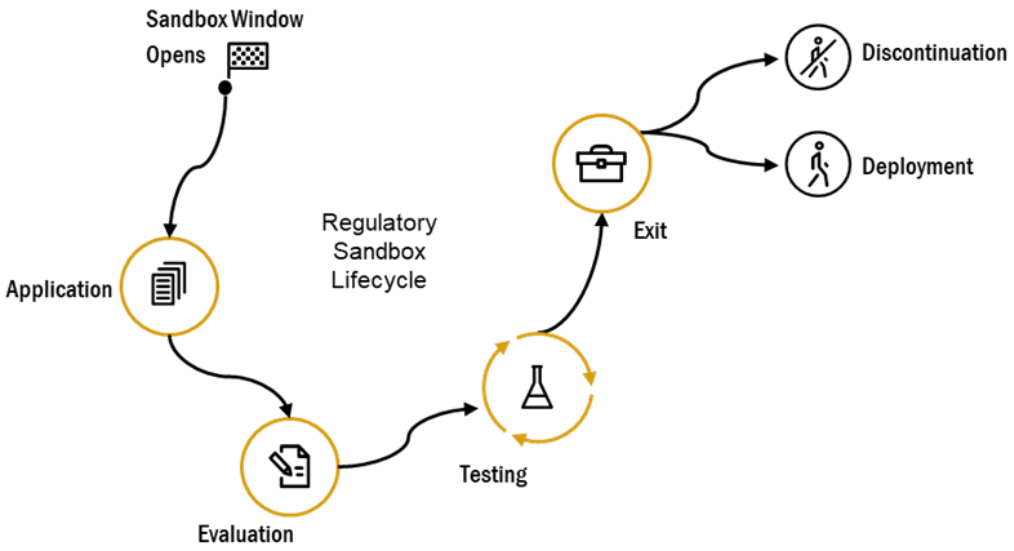

عندما تبدأ فترة التسجيل في البيئة التجريبية، يمنح أصحاب الحلول الابتكارية مهلة ٣٠ يومًا لتعبئة نموذج الطلب وتقديمه للبنك المركزي. وفيما يلي ملخص لكل مرحلة:

١- تقديم الطلبات (٣٠ يومًا)	٢- التقييم (٦٠ يومًا)	٣- الاختبار (ستة أشهر)	٤- الخروج (غير متوفر)
استكمال النماذج الخاصة بالطلب وارسالها عبر قنوات التواصل الرسمية الخاصة بالبيئة التجريبية التشريعية في البنك المركزي، وتطلب هذه النماذج تقديم معلومات عن الكيان، ووصف مفصل عن الحلول الابتكارية المقترحة، وخطة الاختبار، وتقييم المخاطر، وخطة الخروج، وغير ذلك. ويقوم البنك المركزي بدراسة تفاصيل طلب صاحب الحل الابتكاري على ضوء معايير الأهلية للدخول في البيئة التجريبية.	يعمل مسؤولو البنك المركزي مع صاحب الحل الابتكاري بهدف مساعدته على اعتماد الصيغة النهائية لخطط اختباره والوصول معه إلى اتفاق بشأن أدوات البيئة التجريبية التي سيعتمد استخدامها ووسائل حماية العملاء. كما يتم تقييم ملاءمة المرشحين وأهليتهم وغيرها من المتطلبات اللازمة، ومن ثم يتم منح المجتازين منهم خطاب قبول يتيح لهم اختبار حلولهم الابتكارية في البيئة التجريبية.	يختبر أصحاب الحلول الابتكارية أفكارهم في البيئة التجريبية لمدة ستة أشهر، ويمكن تمديد هذه المدة في حالات استثنائية (مثلًا: عندما يتعذر على صاحب الحل الابتكاري إكمال الاختبار خلال ستة أشهر لظروف خارجة عن إرادته) أو تقليصها (مثلًا: في حالة توفر النتائج المطلوبة من الاختبار).	بناء على نتائج الاختبارات التي تم اجرائها في البيئة التجريبية–يتم تقييم الحلول الابتكارية وأخذ القرار من قبل البنك المركزي بالتعاون مع أصحاب الحلول الابتكارية فيما إذا قد وصلت التجربة لمرحلة كافية من النتائج والنضج بحيث يمكن توسيع نطاقها أو تخرجها، كما يمكن أن يتم الخروج في حال صدور التراخيص اللازمة من البنك المركزي.

٥- الدفعات المشاركة في البيئة التجريبية

في المرحلة الثانية من مراحل البيئة التجريبية يتم تقسيم المرشحين من أصحاب الحلول الابتكارية إلى دفعات، ويشير مصطلح «دفعة» إلى مجموعة تتكون من أصحاب الحلول الابتكارية الذين يجمعهم عامل مشترك وهو وقت دخول البيئة التجريبية والمدة الزمنية (ستة أشهر).

في كل عام هناك دفعتان، ويتم تسمية الدفعتين وفقًا للعام الذي تم فيه قبولهما، على أن يضاف إلى مسمى الدفعة الأولى الحرف الأبجدي الأول (أ)، ويضاف إلى مسمى الدفعة الثاني الحرف الأبجدي الثاني (ب)، ومثال ذلك: الدفعة (أ) لعام ٢٠١٩، الدفعة (ب) لعام ٢٠١٩.

وينشر الموعد الزمني المتاح لتسليم الطلبات لدفعة جديدة، مصحوبًا بقائمة الشركات في تلك الدفعة على موقع البنك المركزي الإلكتروني http://www.sama.gov.sa/ar-sa/-SandBox/Pages/AboutUs.aspx

تتحدد فئة أصحاب الحلول الابتكارية الذين سيتم وضعهم في دفعات بحسب معايير الأهلية للبيئة التجريبية، والأهداف الاستراتيجية للبيئة التجريبية، وحاجة السوق، واختلاف الحلول عما تم قبوله في الدفعات السابقة.

٦- مرحلة تقديم الطلبات

الهدف من مرحلة تقديم الطلبات هو دراسة وتقييم المقترحات التي تَقدم بها أصحاب الحلول الابتكارية، وذلك على ضوء معايير الأهلية للبيئة التجريبية، ويُمنح المتقدمين مهلة أربعة أسابيع (٢٠ يوم عمل) لإرسال طلباتهم إلى البريد الإلكتروني الخاص بالبيئة التجريبية Sandbox@sama.gov.sa أو القنوات

الرسمية الأخرى، وذلك خلال فتح فترة استلام الطلبات لدفعة جديدة على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي، وبعد التقديم، يتحقق البنك المركزي مبدئيًا من اكتمال جميع النماذج المطلوبة، وفي حالة استيفاء الطلب جميع معايير الفحص يبدأ البنك المركزي في عملية التقييم حسب معايير الأهلية، ويخضع قبول الطلب من عدمه لتقديرها.

هناك أربعة معايير رئيسة تؤخذ في الحسبان أثناء مراجعة الطلبات، وهي:

(١) أصالة الابتكار (٢) الفائدة للعملاء (٣) الجاهزية للاختبار (٤) خطة الخروج، وفيما يلي وصف لكل منها:

أصالة الابتكار

يجب أن يثبت الحل الابتكاري المقترح توافر أحد السمات التالية:

- أن يختلف بقدر كبير عن الحلول المقدمة حاليًا في المملكة.
- أن يقدم استخدامًا جديدًا لتقنيات مالية مستخدمة حاليًا في المملكة.
- أن يدعم بشكل كبير توسيع نطاق التقنيات الحالية المستخدمة في المملكة.

مؤشرات إيجابية	مؤشرات سلبية
تقديم صاحب الحل الابتكاري لأبحاث عن السوق تظهر عدم وجود حلول مماثلة معروضة في المملكة أو قلتها. إعداد صاحب الحل الابتكاري مقارنة للخصائص الأساسية التي تتحلى بها التقنية أو المنهجية التشغيلية التي يقترحها مقابل منافساتها مع إبراز الفروقات الواضحة. إذا أظهرت الأبحاث الثانوية التي يجريها البنك المركزي (حسب سجلاته والمعلومات المتاحة للعامة) قلة أو عدم وجود حلول مماثلة موجودة في السوق.	إذا أسفرت الأبحاث الثانوية التي يجريها البنك المركزي عن توافر تقنيات مستخدمة مسبقًا في المملكة مشابهة للتقنيات المقترحة من صاحب الحل الابتكاري. عدم قدرة صاحب الحل الابتكاري على إثبات استيفائه متطلب واحد على الأقل من المتطلبات المذكورة آنفًا.

الفائدة للعملاء

على صاحب الحل الابتكاري تقديم أدلة كافية تظهر ما يلي:

- أن الحل الابتكاري المقترح يقدم منافع ملموسة مباشرة (مثل: تحسين النظام الأمني للحد من حالات الاحتيال أو جودة الخدمة) أو منافع غير مباشرة تصب في صالح العملاء (مثل: زيادة التنافسية).
- تحديد جميع المخاطر التي قد تنتج من حله الابتكاري المقترح والتي قد يتعرض لها العملاء والأسواق، مع معالجتها بشكل ملائم.
- تطبيق خطة تخفيف ملائمة لإدارة تلك المخاطر وضمان حماية العملاء طيلة فترة الاختبار.

مؤشرات إيجابية	مؤشرات سلبية
أن يكون نموذج طلب صاحب الحل الابتكاري مدعومًا بنتائج أبحاث أو عمليات محاكاة تظهر بأنه يمكن جني المنافع من الحل الابتكاري المقترح، على سبيل المثال: تقوية النظام الأمني للحد من حالات الاحتيال، وتحسين	عدم استطاعة صاحب الحل الابتكاري توضيح المنافع التي يمكن أن تعود على العملاء من الحل الابتكاري المقترح سواءً كانت مباشرة أو غير مباشرة.

تجربة العملاء وضمان حمايتهم، ورفع درجة الكفاءة، وتحسين جودة المنتجات، وانخفاض الأسعار، وما إلى ذلك. إثبات صاحب الحل الابتكاري أن منتجه قادر على تحسين إمكانية الوصول إلى أسواق الخدمات المالية (مثل زيادة الشمول المالي). قدرة صاحب الحل الابتكاري على إعداد تقييم شامل للمخاطر التي قد يشكلها منتجه على العملاء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إضافةً إلى إعداد خطة تخفيف لضمان حماية العملاء على نحو ملائم طيلة مرحلة الاختبار. امتلاك صاحب الحل الابتكاري لموارد كافية جاهزة لتقديم التعويض الملائم للعملاء إذا لزم ذلك.	عدم قدرة صاحب الحل الابتكاري تقديم قائمة مفصلة بالمخاطر المحتملة المتصلة بالابتكار المقترح، إلى جانب عدم تقديمه قائمة عوامل التخفيف التي تضمن تحقيق مستوى ملائم من حماية العملاء. عدم قدرة صاحب الحل الابتكاري على إثبات امتلاكه لموارد تتناسب في المقدار مع المخاطر المحددة في حال اقتضى الوضع تقديم تعويض. ألّا يتضح للبنك المركزي الغرض الأساسي لصاحب الحل الابتكاري من تقديم طلب الدخول في البيئة التجريبية (مثلًا: تركيز اهتمامه على توجيه طلب البنك المركزي يسأل فيه تخفيف متطلبات نظامية محددة عوضًا عن التركيز على إظهار المنافع المكتسبة من التقنية المقترحة).

رؤية المملكة ٢٠٣٠

يجب أن تدعم الحلول والخدمات الابتكارية المتقدمة رؤية المملكة ٢٠٣٠ وأهداف برنامج تطوير القطاع المالي بفعالية وكفاءة. كما يجب أن تدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنوع مصادر الدخل، كمجالات التخطيط المالي والادخار، التأمين، التمويل، الاستثمار وحلول الدفع المبتكرة التي تتماشى مع توجه المملكة في التحول إلى مجتمع غير نقدي.

الجاهزية للاختبار

يتعين على صاحب الحل الابتكاري-ضمن عملية تقديم الطلب-إعداد خطة اختبار محكمة تحوي على الأقل ما يلي:

- الجداول الزمنية للتنفيذ متضمنةً المراحل البارزة.
- تقديم صيغة تقرير يتضمن التطورات والمستجدات (مثل: مؤشرات الأداء الرئيسة)، والذي سيرفع للبنك المركزي بشكل دوري طيلة فترة الاختبار.
- منهجية واضحة للاختبار والضوابط اللازم توفرها.

مؤشرات إيجابية	مؤشرات سلبية
قدرة صاحب الحل الابتكاري على تقديم نتائج حصل عليها في عمليات محاكاة مخبرية سابقة أجريت على تقنيته المقترحة. قدرة صاحب الحل الابتكاري على إثبات إمكانية توفير الموارد اللازمة لبدء الاختبار بعد فترة قصيرة من الحصول على خطاب القبول من البنك المركزي. قيام صاحب الحل الابتكاري بإعداد خطة اختبار شاملة تحدد مراحل التنفيذ الرئيسة، والجدول الزمني، واحتمالية تحقيق النتائج المستهدفة. قيام صاحب الحل الابتكاري بتزويد البنك المركزي بالتقارير الدورية خلال فترة الاختبار.	حصول البنك المركزي على خطة اختبار لم تصل لمستوى الاكتمال المطلوب. عدم قدرة صاحب الحل الابتكاري على تزويد البنك المركزي بنتائج أبحاث سابقة أو نتائج عمليات المحاكاة المخبرية التي أجريت سابقًا قبل تقديم الطلب. عدم قدرة صاحب الحل الابتكاري على إثبات قدرته على توفير الموارد اللازمة لبدء الاختبار بعد فترة قصيرة من الحصول على خطاب القبول من البنك المركزي. عدم توفر وصف واضح للتقارير، أو المؤشرات التي سيتم قياسها، أو الأدوات المستخدمة في تسجيل البيانات.

قيام صاحب الحل الابتكاري باقتراح صيغة تتسم بالوضوح والإيجاز لتلك التقارير، يتم فيها تحديد مؤشرات القياس والمعايير الرئيسة المقرر استخدامها، والمنهجية التي ستتبع في تحليل تلك التقارير.	

خطة الخروج

يتعين على صاحب الحل الابتكاري أن يضع ضمن إطار استراتيجيته الحالية وصفًا يستعرض السيناريو المستقبلي لعمليتي تطوير الحل الابتكاري الخاضع للاختبار واستخدامه، ويدخل في ذلك وصف لما يلي:

- الطريقة التي يخطط لاتباعها من أجل توسيع نطاق حله الابتكاري ليشمل سوقًا أكبر حجمًا في حال نجاح الاختبار.
- الطريقة التي يخطط لاتباعها كي يضمن عدم تعرض العملاء للأضرار نتيجة فشل الاختبار.
- الطريقة التي يخطط لاتباعها كي يضمن عدم تعرض العملاء للأضرار نتيجة توقف الاختبار نزولًا عند طلب البنك المركزي أو بمبادرةٍ من صاحب الحل الابتكاري عينه.

مؤشرات إيجابية	مؤشرات سلبية
قيام صاحب الحل الابتكاري بإعداد استراتيجية خروج تحدد بوضوح مختلف المراحل النهائية المحتملة لمرحلة الاختبار. احتواء استراتيجية الخروج الخاصة بصاحب الحل الابتكاري على تفاصيل عن الموارد الإضافية اللازمة لتوسيع نطاق التقنية بغية خدمة أسواق أكبر حجمًا، والأطر الزمنية المتوقعة، وخطط إنشاء تحالفات استراتيجية مع شركات أخرى (إذا كان ذلك ملائمًا). احتواء استراتيجية الخروج الخاصة بصاحب الحل الابتكاري على سيناريوهات سلبية يمكن أن تؤدي إلى تعليق الاختبار أو إلغائه، واحتواؤها أيضًا على خطة لضمان إعادة العملاء إلى الوضع الذي كانوا عليه قبل إجراء الاختبار كما لو أنه لم يجرى قط.	ميل صاحب الحل الابتكاري في استراتيجية الخروج المعدة إلى جانب معين (مثلًا: ميل ناتج عن الثقة المفرطة). اشتمال استراتيجية الخروج الخاصة بصاحب الحل الابتكاري على وصف مبسط لعملية توسيع نطاق التقنية دون توفير تفاصيل عن الطريقة التي سيتبعها لتحقيق ذلك. عدم مراعاة استراتيجية الخروج للاعتبارات الطارئة في حال اقتضى الوضع تعليق الاختبار أو إلغاءه.

ويحق للبنك المركزي، ضمن إطار تقييم معايير الأهلية الخاص بها، التواصل مع صاحب الحل الابتكاري لطلب معلومات إضافية أو للاستيضاح عن الحل الابتكاري المقترح، وفي حال رأى البنك المركزي استيفاء طلب صاحب الحل الابتكاري جميع المعايير المذكورة أعلاه، يتم إشعاره بانتقال طلبه لمرحلة التقييم وذلك خلال ٤٥ يوم عمل اعتبارًا من تاريخ إغلاق موعد تقديم الطلبات.

٧- مرحلة التقييم

الهدفان الرئيسان من مرحلة التقييم هما:

- العمل مع صاحب الحل الابتكاري بهدف اعتماد الصيغة النهائية لخطة اختباره عبر تحديد أفضل أدوات البيئة التجريبية، ووسائل حماية العملاء، ومتطلبات رفع التقارير.

- اختيار مجموعة من أصحاب الحلول الابتكارية الذين سينضمون إلى الدفعة.

من المتوقع أن تستغرق مرحلة التقييم ٦٠ يوم لحين اكتمالها، ويتولى البنك المركزي تسيير هذه المرحلة حيث تتواصل مع صاحب الحل الابتكاري بهدف ضمان اعتماد الشكل النهائي لخطة الاختبار المقترحة منه. وينقسم هذا الإطار الزمني إلى محورين، هما:

(أ) ٣٠ يوم كي يصل البنك المركزي وصاحب الحل الابتكاري إلى اتفاق على أدوات البيئة التجريبية ووسائل حماية العملاء المقرر استخدامها.
(ب) ٣٠ يوم كي يقرر البنك المركزي تشكيل الدفعة، ولكي تصدر خطاب القبول الخاص بالطلب، ويدخل في ذلك تصاريح البيئة التجريبية حسبما هو مناسب.

تتحدد فئة أصحاب الحلول الابتكارية الذين سيتم وضعهم في الدفعة بحسب معايير الأهلية للبيئة التجريبية، والأهداف الاستراتيجية للبيئة التجريبية، وحاجة السوق.

٨- استخدام أدوات البيئة التجريبية

يمنح صاحب الحل الابتكاري مهلة تصل لـ ١٥ يوم عمل كي يعتمد الصيغة النهائية لخطة اختباره، يسانده البنك المركزي في ذلك، وتبدأ المهلة اعتبارًا من إشعاره بقبول طلبه. ويجب التوصل خلال هذه المدة إلى اتفاق بينه وبين البنك المركزي على الأحكام الخاصة بأية أدوات تخص البيئة التجريبية ووسائل حماية العملاء، ويتم تدوين ذلك في خطاب القبول.

تعد أدوات البيئة التجريبية امتيازات تسهيلية يمنحها البنك المركزي إلى صاحب الحل الابتكاري كي يتسنى له تنفيذ خطة اختباره. في بعض الحالات يقترح صاحب الحل الابتكاري تلك الامتيازات ويقدمها ضمن مجموعة نماذج الطلب الخاصة به، وفي حالات أخرى يتولى البنك المركزي تحديدها ومنحها.

هنالك أربعة تصنيفات مختلفة للأدوات، وهي كما يلي:

(أ) **تصاريح البيئة التجريبية:** يمكن إدراج تصريح الانضمام إلى البيئة التجريبية في خطاب القبول، ويتم إصدار التصريح بهدف السماح لأصحاب الحلول الابتكارية غير المرخصين (غالبًا شركات تقنية مالية ناشئة) بالدخول في البيئة التجريبية.
(ب) **التوجيه الإرشادي غير الرسمي:** يلزم أصحاب الحلول الابتكارية إجراء تقييم على البيئة التنظيمية المطبقة على الأنشطة التي يعتزمون مزاولتها خلال مرحلة الاختبار، ولذا تلقى على كاهل صاحب الحل الابتكاري مسؤولية التعرف على اللوائح التي يجب عليه الالتزام بها أثناء اختبار حله الابتكاري في البيئة التجريبية. وللبنك المركزي، حسبما كان مناسبًا، العمل مع صاحب الحل الابتكاري وذلك بتقديم التوجيه الإرشادي غير الرسمي له الذي يركز على ما يلي: (أ) طريقة تفسير لوائح معينة صادرة من البنك المركزي وضمن سياق الحل الابتكاري، أو (ب) طريقة تقييم التبعات التنظيمية المحتملة لنموذج العمل المقترح.
(ج) **طلبات الإعفاء من الالتزام بلوائح البنك المركزي ومتطلباته، أو تعديلها:** بهدف تيسير سير اختبار صاحب الحل الابتكاري، فإنه يجوز للبنك المركزي النظر فيما إذا كان بالإمكان الإعفاء من متطلب معين أو تعديله، إذا تحقق الشرطان التاليان: (أ) إذا قام البنك المركزي نفسها بسن اللائحة أو وضع المتطلب، و(ب) إذا كان الحل الابتكاري المقترح سيحقق حماية للعملاء عبر الطرق الرقمية تماثل في درجتها تلك الحماية التي كان من المقرر أن تمنحها اللائحة المعدلة أو المعفى منها للعملاء والأسواق.

أمثلة على المتطلبات التي يمكن تخفيفها أو الإعفاء منها	أمثلة على المتطلبات التي لا يرجح تخفيفها أو الإعفاء منها
• رسوم الترخيص. • متطلبات رأس المال والسيولة. • سلامة الوضع المالي وخبرة الأفراد من الناحية الإدارية. • الأرصدة النقدية. • متطلبات تشكيل مجلس الادارة أو الحوكمة. • التصنيف الائتماني. • عدد موظفي الشركة. • المبادئ التوجيهية للبنك المركزي (التي لا تدخل تحت إطار المتطلبات).	• حماية بيانات العملاء. • مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. • الاعتماد على وسطاء في التعامل مع أصول العملاء. • ملاءمة وأهلية الأفراد. • إجراءات تسوية المنازعات. • متطلبات الإفصاح للعملاء. • الأمن السيبراني.

(د) **الفقرة الشرطية الخاصة بعدم تنفيذ إجراءات جزائية:** تأتي الفقرات الشرطية الخاصة بعدم تنفيذ إجراءات جزائية في صورة التزامات مكتوبة يضعها البنك المركزي وتدرجها في خطاب القبول الخاص بصاحب الحل الابتكاري، حيث يتعهد البنك المركزي بمقتضاها بعدم اتخاذ إجراءات جزائية تجاه صاحب الحل الابتكاري طيلة فترة الاختبار طالما أنه يتقيد بالشروط والقيود المتفق عليها لعملية الاختبار. ويمكن للبنك المركزي الانتفاع من تلك الفقرات الشرطية في حث أصحاب الحلول الابتكارية على انتهاج مبدأي الصراحة والشفافية في تعاملاتهم معها، أو في الحالات التي يستحيل فيها إصدار الإعفاءات أو تقديم التوجيه الإرشادي غير الرسمي (مثلًا: وجود فجوة في اللوائح تخص الأنشطة المقترحة).

يمكن تقديم الفقرات الشرطية الخاصة بعدم تنفيذ إجراءات جزائية دون التأثير في حق البنك المركزي في تعليق الاختبار أو إلغائه في حال علمها بتضرر العملاء. وتعالج الفقرات الشرطية فقط مخاطر التعرض لإجراءات البنك المركزي الجزائية، ولا علاقة لها بأية مسؤوليات قانونية قد يتحملها أصحاب الحلول الابتكارية تجاه العملاء.

٩- تطبيق وسائل حماية العملاء

يتعين على البنك المركزي وصاحب الحل الابتكاري، ضمن مرحلة التقييم، الاتفاق على مجموعة من وسائل حماية العملاء بهدف تخفيف المخاطر التي قد يتعرض لها العملاء المشاركون في عملية الاختبار.

تتألف وسائل الحماية من مجموعة من المحظورات، والقيود، والشروط التي يمكن أن يطلب البنك المركزي من صاحب الحل الابتكاري تطبيقها؛ بهدف ضمان تحقيق مستوى ملائم من الحماية للعملاء، ولضمان نزاهة سوق الخدمات المالية وسلامته طيلة فترة الاختبار.

يتم تحديد الإجراءات بحسب كل اختبار، مع الاخذ بعين الاعتبار طبيعة المخاطر المحددة، وستكون هذه الإجراءات أيضًا متناسبة مع أثر تلك المخاطر واحتمالية وقوعها أو إضرارها بالعملاء. وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات (على سبيل المثال لا الحصر):

- إضافة عبارات واضحة تبين للعملاء مشاركتهم في الاختبار.
- إضافة عبارات واضحة تبين بأن الشركة أو المنتج مصرح من قبل البيئة التجريبية التشريعية في البنك المركزي السعودي.
- وضع حد أعلى لعدد العملاء المشاركين في الاختبار وفئاتهم.
- تقييد نوع المعاملات وحجمها.
- تقييد أو حظر حيازة أموال العملاء أو أصولهم المالية، أو إدارتها.
- الحصول على موافقة كتابية مسبقة من العملاء على المشاركة في الاختبار.

- إجراء عمليات محاكاة لاختراق النظام.
- توضيح مخاطر المنتج في حال كان ذو مخاطر عالية.
- تعديل لائحة الشروط والأحكام المقترحة من صاحب الحل الابتكاري وذلك بإضافة أحكام إليها أو إزالتها منها.
- وضع ضوابط إضافية عند نقاط البيع (مثلًا: اختبار مخرجات الحلول الآلية الإرشادية يتولى إجراءها طوال فترة الاختبار أفراد حاصلين على التأهيل المناسب).
- وضع متطلبات إضافية متعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- وضع متطلبات إضافية لرأس المال، مثل: تخصيص جزء من الأموال لغرض محدد لضمان حصول العملاء على التعويض في حال تعرض العملاء لضرر مالي جراء الاختبار.
- وضع متطلبات إضافية مرتبطة بمعالجة الحل الابتكاري لبيانات العملاء وحمايتها.
- تقديم التقارير من صاحب الحل الابتكاري بغية ضمان توفر إطار متين لتحديد المخاطر وإدارتها أثناء عملية الاختبار.
- توفير موظفين لخدمة العملاء ومعالجة الشكاوى والمقترحات الواردة منهم.

١١- قبول الانضمام إلى الدفعات المشاركة

بعد اعتماد الصيغة النهائية لخطط الاختبار، تتم مناقشة الطلبات في اجتماع داخلي يعقد في البنك المركزي يسمى باجتماع ' جلسة نقاش البيئة التجريبية' يحضره مختصون من البنك المركزي في مجالات مختلفة ويرأسه عضو من أعضاء الإدارة العليا بالبنك المركزي.

تتم دراسة كل طلب بحسب حيثياته، ويتم اتخاذ قرار قبوله في الدفعة أو رفضه بالنظر إلى معايير الأهلية والأهداف الاستراتيجية للبيئة التجريبية، وحاجة السوق.

فيما يخص أصحاب الحلول الابتكارية المقبولين، ويقوم البنك المركزي بإصدار خطاب قبول يتضمن ما يلي:

- تأكيد قبول صاحب الحل الابتكاري في الدفعات المشاركة (مع تحديد اسمها) وتحديد المدة الزمنية للاختبار.
- وصف موجز للحل الابتكاري المقرر اختباره.
- قائمة بأدوات البيئة التجريبية التي اعتمد استخدامها، وإذا كان تصريح البيئة التجريبية من ضمن تلك الأدوات سيدرج خطاب قبول الصلاحيات الممنوحة وأية قيود مطبقة عليها.
- قائمة بوسائل حماية العملاء المتفق عليها في مرحلة التقييم.
- تحديد محتوى التقارير المقرر على صاحب الحل الابتكاري تسليمها للبنك المركزي خلال فترة الاختبار، مع توضيح عدد مرات رفعها.
- تصريح ينص على احتفاظ البنك المركزي بحق تعليق الاختبار وسحب خطاب القبول إذا علمت بحصول انتهاك للشروط والقيود الواردة في خطاب القبول، أو إذا علمت بوجود ضرر على العملاء نتيجة المنتج المقدم.
- تأكيد بأنه يمكن لأصحاب الحلول الابتكارية استخدام خطاب القبول في تعاملاتهم مع شركات الخدمات المالية الأخرى لإثبات حصولهم تصريح يتيح إجراء الاختبار ضمن البيئة التجريبية.

يتم نشر قائمة بأصحاب الحلول الابتكارية المنضمين في الدفعات المشاركة على موقع البنك المركزي الإلكتروني -http://www.sama.gov.sa/ar-sa/SandBox/Pages/Permitted-Fintechs.aspx وذلك بعد مدة قصيرة من الاتفاق على تشكيل الدفعات المشاركة.

١٢- مرحلة الاختبار

عند استلام صاحب الحل الابتكاري لخطاب القبول فإنه يمكنه حينها البدء في تنفيذ خطة اختباره بالشكل الذي تم تحديده أثناء مرحلة التقييم وبموجب الأحكام الواردة في خطاب القبول، ويتم إعطاء أصحاب الحلول الابتكارية مدة ستة أشهر بدءًا من تسلمهم خطاب القبول كي ينجزوا اختبارهم.

قد يحتاج أصحاب الحلول الابتكارية بعض الوقت كي ينتهوا من إتمام التفاصيل الأخيرة الخاصة بالجوانب التشغيلية للاختبار، وهذا الأمر يعود إليهم حيث لا يتوقع أن يكون للبنك المركزي أي علاقة بتلك التحضيرات التي تتم في اللحظات الأخيرة. ويجب أن يكون أصحاب الحلول الابتكارية على علم بأن فترة الستة أشهر الخاصة بمرحلة الاختبار تبدأ اعتبارًا من تاريخ تسلم خطاب القبول.

وخلال مرحلة الاختبار يقدم صاحب الحل الابتكاري للبنك المركزي نتائج عملية المراقبة التي أجراها وذلك طبقًا لما ينص عليه خطاب القبول، وتهدف التقارير إلى إشعار البنك المركزي بتقيد صاحب الحل الابتكاري بأحكام خطاب القبول، وكذلك إخطارها بأية أحداث غير متوقعة قد تعيق قدرة صاحب الحل الابتكاري على إكمال الاختبار أو قد تؤدي إلى إلحاق الضرر بالعملاء.

يحق للبنك المركزي في أي وقت أثناء مرحلة الاختبار الاستعلام من صاحب الحل الابتكاري عن أية مسائل تتصل بسير التقدم المحرز ونتائج عملية الاختبار.

في حال كان البنك المركزي موقن بعدم تقيد صاحب الحل الابتكاري بأحكام خطاب القبول، فيمكن حينها أن تطلب منه إيقاف الاختبار مؤقتًا ريثما يتم توضيح المسائل قيد النظر تمامًا. وفي الحالات التي يكتشف فيها البنك المركزي ظهور مؤشرات تدل على احتمال وقوع ضرر على العملاء أو حدوثه فعلًا، فإنه يمكن حينها أن تطلب من صاحب الحل الابتكاري إلغاء اختباره مع تقديم خطة خروج قد تتضمن خطة تصحيحية، وفي هذه الحالة يشعر البنك المركزي صاحب الحل الابتكاري بسحب خطاب القبول الممنوح له.

على غرار ذلك، قد يواجه أصحاب الحلول الابتكارية صعوبات فنية أو غير فنية لم تكن في حسبانهم وخارجة عن إرادتهم قد تجبرهم تعليق الاختبار إلى أن يتم حلها تمامًا، ونتيجة لذلك قد يجد أصحاب الحلول الابتكارية أنفسهم تحت وطأة ظروف استثنائية يتعذر فيها عليهم إكمال الاختبار خلال الستة أشهر المنصوص عليها في خطاب القبول الممنوح لهم، حينها يمكنهم تقديم طلب كتابي بتمديد مرحلة الاختبار، وسيقوم البنك المركزي بدراسة كل حالة حسب حيثياتها.

وتنتهي مرحلة الاختبار تلقائيًا بعد مضي ستة أشهر من تاريخ تسلم خطاب القبول، ويقدم صاحب الحل الابتكاري بنهاية فترة الاختبار تقريرًا نهائيًا إلى البنك المركزي يوضح فيه ما يلي:

- النتائج الشاملة للاختبار كي يتسنى للبنك المركزي إجراء تقييم كامل للأثر المحتمل للتقنية التي تم اختبارها في البيئة التنظيمية.
- تفاصيل عن استراتيجية الخروج التي ستطبق.
- طلب تمديد فترة سريان خطاب القبول.

١٣- مرحلة التخرج

تنتهي صلاحية خطاب القبول بعد انقضاء فترة الستة أشهر الخاصة بالاختبار، ويتعين على أصحاب الحلول الابتكارية تطبيق استراتيجية للتخرج إلا إذا تمت الموافقة على طلب تمديد فترة سريان خطاب القبول.

تشكل عملية التخرج من البيئة التجريبية عنصرًا أساسيًا من عناصر إطار البيئة التجريبية، حيث إن الغرض النهائي منها هو تيسير تدشين تقنيات جديدة في أسواق الخدمات المالية بأسلوب يتوافق مع الأنظمة واللوائح.

يلزم وضع استراتيجية للتخرج في جميع السيناريوهات، ويمكن تصنيفها تحت نقطتين رئيستين:

(أ) عندما يرغب صاحب الحل الابتكاري في توظيف التقنية التي تم اختبارها على نطاق أوسع بعد التخرج من البيئة التجريبية.
(ب) في حال لزم إيقاف الحل المقترح، سواءً كان ذلك بمبادرة من صاحب الحل الابتكاري أو بطلب من البنك المركزي.

قد تختلف استراتيجيات التخرج الخاصة بأصحاب الحلول الابتكارية بحسب احتياجاتهم التجارية، فقد يقررون-مثلًا-إيقاف عملهم التجاري في نهاية مرحلة الاختبار في البيئة التجريبية، أو بيع التقنية التي تم اختبارها ونقلها إلى المؤسسات المالية المرخصة من البنك المركزي وإحالة عملائهم كذلك إلى تلك المؤسسات المالية، أو عقد شراكات مع شركات أخرى مرخصة من البنك المركزي بغية الوصول إلى سوق أكبر حجمًا، أو توظيف تقنياتهم الخاصة لخدمة العملاء مباشرةً. وسيتم فحص مدى ملاءمة استراتيجيات التخرج الخاصة بأصحاب الحلول الابتكارية كلٌّ على حدة، وذلك بموجب الاختبارات التي تم اجرائها ضمن البيئة التجريبية، ونموذج عمل صاحب الحل الابتكاري، وسمات التقنية المختبَرة، والمخاطر على العملاء، وخلاف ذلك.

يتعين على أصحاب الحلول الابتكارية–ضمن مرحلتي تقديم الطلبات والتقييم–مناقشة المراحل النهائية المحتملة لاختباراتهم مع البنك المركزي، وتحديدًا ما يخص توسيع نطاق التقنية المختبَرة. وبالمثل، يجب أن يبين أصحاب الحلول الابتكارية، ضمن التقرير النهائي، ما إذا تم بنظرهم تحقيق أهداف الاختبار أم لا، وعليهم كذلك مقارنة نتائج اختبارهم بالأهداف الأصلية الموضوعة له، وعليهم أن يحددوا ما يلي:

- ما إذا كان بنيتهم توسيع نطاق التقنية المختبَرة، والأسلوب الذي سيتبع في حال قيامهم بذلك. على سبيل المثال: هل سيتولون توجيه التقنية للعملاء مباشرةً، أو سيتم منح الترخيص أو خطاب الشكر لشركات أخرى، أو سيتم عقد شراكات جديدة مع شركات أخرى مرخصة من البنك المركزي.
- عدد العملاء الذين ينوون توجيه التقنية إليهم، وفئاتهم.
- الأسلوب المقرر اتباعه لتحقيق الالتزام التام بالمتطلبات القانونية والنظامية ذات الصلة.

ويمكن لأصحاب الحلول الابتكارية أطلاق منتجاتهم التي تمت تجربتها واختبارها في البيئة التجريبية للسوق في حالتين:

١- عند منح صاحب الحل الابتكاري خطاب "شكر من البيئة التجريبية" للحلول التقنية التي لا تتطلب ترخيص من البنك المركزي وذلك بعد نجاح فترة التجربة.

٢- عند منح صاحب الحل الابتكاري ترخيص دائم من البنك المركزي في حال كان ذلك الحل من الأنشطة التي يستلزم حصولها على ترخيص، حينها سيقوم البنك المركزي بتسريع إجراءات معالجة الطلب حيثما أمكن، ويخضع ذلك الأمر لقدرة صاحب الحل الابتكاري على تلبية متطلبات البنك المركزي المتعلقة بالترخيص.

عندما يقتضي الوضع إيقاف الاختبار سواءً بطلب من صاحب الحل الابتكاري أو من البنك المركزي، فإن استراتيجية الخروج الخاصة بصاحب الحل الابتكاري يجب أن تتضمن خطة تصحيحية قد تقضي بتطبيق بعض وسائل الحماية المتفق عليها في مرحلة التقييم، ومثال ذلك: استخدام أموال خصصت سابقًا للأغراض الطارئة

ص.ب. ٢٩٩٢ الرياض ١١١٦٩،
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٠٠٠ ٤٦٣٣ ١١ ٩٦٦+
www.sama.gov.sa